أ.يوسفي حدة
جامعة باتنة

معوقات الإعتماد على نتائج البحوث النفسية والإجتماعية في إتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر.

ملخص المداخلة : الحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي، ودورهما في التنمية والتقدم، حديث قديم يضرب بجذوره في القدم ، وفي نفس الوقت حديث جديد متجدد عبر الزمان والمكان للدرجة التي أصبح من البديهيات التي لا داعي لتكرارها، والتأكيد عليها، وليس أدل على ذلك من أن موقع أي دوله على سلم التقدم والحضارة يقاس بمدى تطورها في هذا المجال .

غير أن المطلع على الأدبيات المختلفة التي تطرقت لوضع البحث العلمي بمؤسساته بصفة عامة والبحث النفسي والاجتماعي بصفة خاصة في البلدان العربية، يلاحظ أن هناك ما يشبه القطيعة أو الهوة أو"الفجوة" إنعدام الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدماتية من ناحية، وبمؤسسات رسم السياسات العامة، وصنع القرار السياسي من ناحية أخرى.

فالقائمين برسم السياسات وصنع القرار والمشتغلين بالبحث النفسي والإجتماعي، يمثل كلاً منهما مجتمع قائم بذاته له ثقافته، واهتماماته، وأولوياته وأساليبه، وطرقه الخاصة في التعامل مع القضايا والمشاكل التي تواجهه، وأن المشتغلين بالبحث العلمي مستغرقون ومهتمون بقضايا العلم في حد ذاته أكثر من إهتمامهم بكيفية إستخدام هذه المعرفة، بعكس السياسيين الذين يركزون على الجانب العملي التطبيقي للمشكلات، لذلك هناك فجوة تفصل بين القائمين بالبحث العلمي والقائمين برسم السياسات العامة وصنع القرار.من هنا تأتي هذه الورقة لتقف على عوائق أو معيقات تطبيق نتائج البحوث النفسية والإجتماعية في رسم السياسات العامة وإتخاذ القرار في الجزائر.وتصنف إلى ثلاث مجموعات وهي :

1/ معوقات خاصة بالمشتغلين بالبحث النفسي والإجتماعي .
2/ معوقات خاص بالقائمين برسم السياسات وصنع القرار.
3/ معوقات مجتمعية (خاص بالأوضاع الإقتصادية والإجتماعية).

مقدمة :

إن التقدم الهائل السريع الذي يشهده العالم اليوم له أسباب كثيرة، يقف في مقدمتها الإهتمام الشديد بالبحث العلمي، ففي الوقت الذي تقف فيه المشروعات العربية، في مجال البحث والتطوير، عند عتبة الدعاية البعيدة عن جدية الإنجاز، أو عند باب "الترف الأكاديمي" فحسب، نجد أن دول العالم المتقدم تكرس الكثير والوفير من إمكاناتها لدعم البحث والتجارب العلمية المختلفة من أجل التطوير، ومن أجل مستقبل أكثر ثباتاً.

فالبحث العلمي في المجتمعات المتقدمة يجد "الدعم" السخي من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المستفيدة، لأنه ، يُترجم أو يتحول في العموم إلى "منتج" استثماري داعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالبحث العلمي، في هذه الحالة، وبهذا المعنى، هو "استثمار" وليس ترفاً أكاديمياً عشوائياً. ولا نظن أن البحث العلمي في عالمنا العربي سيشهد الازدهار المأمول ما لم يعالج الخلل الكبير الذي لم يترك له أي فرصة ليأخذ المكان الأحق به اهتماماً، وأهمية، فيكون أحد أهم عوامل التنمية والتطور.

ك سعت الجزائر من خلال جهود الحكومات المتتالية الى وضع صيغ تحقق هذى المنحى ومنها القانون رقم 11-98 المؤرخ في 22 أغسطس 1998 حيث وضع أهدافا أولية تمثل في ضمان إنفتاح البحث العلمي والتطور التكنولوجي وإعادة الإعتبار لوظيفة البحث في مؤسسات التعليم العلي والبحث العلمي ومؤسسات البحث العلمي وكذا تشجيع وتثمين نتائج البحث مما سمح بإنشاء 640 مخبر بحث يضم ما يقارب 14000 استا\ باحث وتنفيذ 794 مشروع توجهه الوكالتان الوطنيتين لتطوير البحث الجامعي والبحث في مجال الصحة (ANDRU وANDRS) وكذا قرابة 4000 مشروع توجهه اللجنة الوطنية لتقييم وبرمجة البحث العلمي (CNEPRU) [1].

إلا أن الملاحظ أنه لا زال هناك غلبة للبحث في العلوم الطبيعية والتقنية على نظيره في البحوث الإنسانية والاجتماعية رغم أن الجدل الدائر حول أهمية العلوم الاجتماعية وعلمية نتائجها حُسم في عدد من الكتابات والندوات والمؤتمرات منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، وخلصت لمدى الحاجة لمثل هذه العلوم وبخاصة مع التحولات والتغيرات الاجتماعية التي يعايشها العالم عامة والوطن العربي خاصة، وأهميتها في تحقيق نقلة نوعية للمجتمعات العربية.

غير أن المطلع على الأدبيات المختلفة التي تطرقت لوضع البحث العلمي بمؤسساته بصفة عامة والبحث الإجتماعي بصفة خاصة في الأقطار العربية، يلاحظ مقولة تشير إليها أو قناعه تؤكدها هذه الكتابات مؤداها أن هناك ما يشبه القطيعة أو الهوة أو "الفجوة" وانعدام الصلة بين المؤسسات العلمية والبحثية بمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية من ناحية، وبمؤسسات رسم السياسات العامة، وصنع القرار السياسي من ناحية أخرى.

فالقائمين برسم السياسات وصنع القرار والمشتغلين بالبحث الاجتماعي- من وجهه نظر هذا الفريق- كل كلاً منهما مجتمع قائم بذاته له ثقافته، واهتماماته، وأولوياته وأساليبه، وطرقه الخاصة في التعامل مع القضايا والمشاكل التي تواجهه، وأن المشتغلين بالبحث العلمي مستغرقون ومهتمون بقضايا العلم في حد ذاته (العلم الخالص) أكثر من اهتمامهم بكيفية استخدام هذه المعرفة، بعكس السياسيين الذين يركزون على الجانب العملي التطبيقي للمشكلات، وهناك فجوة تفصل بين القائمين بالبحث العلمي والقائمين برسم السياسات العامة وصنع القرار.

وتمثل الورقة الراهنة إجابة على تساؤلات حاولت الباحثة الإجابة عنها مؤداها:

1- ماهو دور البحث العلمي – الإجتماعي- في التنمية الإجتماعية والإقتصادية ؟؟
2- ماهو واقع البحث العلمي بصفة عامة والبحث الاجتماعي- خاصة - في الدول العربية ومنها الجزائر ؟؟
3- ما طبيعة العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات وضع السياسات واتخاذ القرار ؟؟
4- ما هي معوقات الإعتماد على نتائج البحوث الاجتماعية في رسم السياسات واتخاذ القرار في بلادنا ؟؟

و قد حاولت الباحثة الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال استقراء البحوث والدراسات التي كتبت حول الموضوع ولذلك ستكون الإجابة عنها حسب المحاور الآتية:

أولا : أهمية البحث العلمي ودوره في التنمية الإجتماعية والإقتصادية :

كثيرة هي التعريفات التي تُعبر عن " البحث العلمي "، وتتنوع هذه التعريفات بتنوع أهداف ومجالات وأدوات ومناهج " البحث العلمي " لكن معظم هذه التعريفات تلتقي حول التأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها؛ وفقا لقواعد علمية دقيقة ؛ وهذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف حياديتها وتعدد أنواعها.

وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العلمي، كما اختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاويته الخاصة وحسب ميوله أو قناعته العلمية [(2)].

وانطلاقا من التعريف الآتي للبحث العلمي الذي هو من التعاريف الأكثر إنتشارا وإستخداما بين الباحثين في كتبهم ومقالاتهم ألا وهو " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج البحث)؛ بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث). [(3)]

وعموما فالبحث العلمي هو: الدراسة العلمية الدقيقة المنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق يمكن الاستفادة منها والتحقق من صحتها.

ومن ه فالبحث الاجتماعي: يدف إلى تحقيق الأهداف المنوط بالبحث العلمي بعامة وهي وصف الظواهر وتفسيرها والتنبوء بوقوعها ومحاولة التحكم فيها.وهو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول الى حل لمشكلة محددة وذلك عن طريق الاستقصاء الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة أو الظاهرة (المحددة)

أما عن أوجه الاختلاف بين البحوث العلمية في العلوم الطبيعية والإنسانية هو خصوصية الظاهرة الاجتماعية والمتمثلة في التعامل مع متغيرات كثيرة، عدم القدرة على ملاحظة مواقف معينة، صعوبة تكرار المواقف المدروسة، الموضوعية والذاتية.

أما أهمية البحث الاجتماعي: فهو وسيلة للتنمية فإعداد البرامج الاجتماعية ورسم السياسة الاجتماعية لا تتحقق فاعليتها إلا على قاعدة من المعطيات الرقمية والبحوث. مما سبق نلاحظ أن البحوث على اختلافها تدرس الحياة الواقعية للأفراد والمجتمعات لذلك فان النتائج التي تهدف إليها هو حل المشكلات الإنسانية والاجتماعية وتطوير سبل حياة الأفراد وتنمية المجتمعات ورقيها. و يبقى التساؤل المطروح ما طبيعة العلاقة بين البحث العلمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ؟؟

إن الحديث عن أهمية العلم والبحث العلمي، ودورهما في التنمية والتقدم، حديث قديم يضرب بجذوره منذ تاريخ العلم والبحث العلمي، وفي نفس الوقت حديث جديد متجدد عبر الزمان والمكان للدرجة التي أصبح من البديهيات التي لا داعي لتكرارها، والتأكيد عليها، وليس أدل على ذلك من أن موقع أي دوله على سلم التقدم والحضارة مرهون بمدى ودرجة تقدمها في مختلف مجالات العلم والبحث العلمي بشقة الطبيعي والاجتماعي؛ فما نشهده اليوم ونلمس آثاره على كافة الأصعدة والمستويات وفى مختلف الأنشطة والمجالات وليد الثورة العلمية، والتي تترجم لمنجزات تكنولوجية تستخدم وتوظف في شتى مناحي الحياة. فالعلاقة أضحت جدلية، تفاعلية ما بين إستخدام وتوظيف نتائج البحث العلمي - بغض النظر عن مجاله - وبين التقدم البشرى والهيمنة على الطبيعة والتخطيط للحاضر والمستقبل.

ولا يخفى الارتباط الوثيق والتفاعل المفترض بين البحث العلمي وتطبيقاته التكنولوجية، بالتنمية الوطنية والإعمار، ويبدو أن الدول المتقدمة صناعيا؛ بارعة في ترسيخ هذا الإرتباط والاستفادة منه لأقصى الحدود؛ حيث يعود التحسن في مستوى معيشة أفرادها بنسبة 60 إلى 80% إلى التقدم العلمي والتقني؛ بينما يعزى هذا التحسن بنسبة 20 إلى 40% إلى وجود رأس المال. [4] .

إن تحقيق التنمية المستدامة بإعتبارها هدفا إستراتيجيا؛ يفترض أن يلبي إحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات وإحتياجات الأجيال المقبلة؛ يتطلب إستحضار عنصر البحث العلمي والانفتاح على ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من إمكانات وانجازات واعدة في هذا الشأن .

وهذا ما تؤكده العديد من التجارب العالمية في كل من كوريا الجنوبية والصين وماليزيا..؛ التي إستثمرت خلالها الإمكانات المذهلة التي يتيحها هذا الحقل وما يرتبط به من تقدم علمي؛ بشكل فعال لصالح تطور وتنمية ورفاهية المجتمع في مختلف الميادين والمجالات، وما يتبع ذلك من حث وتشجيع على البحث والإبتكار وإستثمارهما على أحسن وجه.

فالدول التي تعرف كيف تطبق ات البحث العلمي؛ نجدها دائما تحتل مكان الصدارة في مجالات عديدة؛ مثل تصنيع الآلات والأجهزة الحربية، وهذا يجعلها تتفوق عسكريا؛ وتكثرمساهماتها الثقافية والعلمية في الحضارة الإنسانية، أو في مجال تقديم الخدمات المتنوعة لمواطنيها وفق أحدث الأساليب، أو في نموها الاقتصادي وبناء المصانع وزيادة الإنتاج وحسن إستغلال الموارد الطبيعية. [5]

إن تنمية وتطوير الرأس المال البشري التي تتمثل في تشييد وصيانة البنى الأساسية التي تكفل للدولة ما تعليما ومهارات يمكناها من مواكبة باقي دول العالم؛ تمثل أهمية أساسية بالنسبة إلى قدرة الدول النامية؛ ليس في مجال تحسين وضعها فحسب؛ وإنما أيضا من أجل المساهمة في رفاهة كل البشر.[6]

جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 أنه أصبح واضحا، ومقبولا بصورة عامة، أن المعرفة هي العنصر الرئيسي في الإنتاج، والمحدد الأساسي للإنتاجية، ورأس المال البشري.وعليه فقد أكد التقرير أن قلة المعرفة وركود تطورها يحكمان على البلدان التي تعانيها بضعف القدرة الإنتاجية وتضاؤل فرص التنمية .[7]

الإعتماد على معطيات ونتائج البحث العلمي وتلافي الارتجال والعشوائية في إتخاذ القرارات والتدابير على اختلاف أنواعها؛ يمنح هذه الأخيرة مصداقية ونجاعة واستقرارا ؛ بما ينعكس بالإيجاب على تطور وتنمية المجتمع.

ويفترض في مراكز ومؤسسات الأبحاث والدراسات بمختلف تخصصاتها أن تلعب أدوارا كبيرة في هذا الصدد؛وبخاصة على مستوى وضع الخطط والدراسات والمقترحات والتوصيات المرتبطة بمجالات مجتمعية حيوية على طريق ترشيد القرارات وتوجيهها.

من جهة أخرى؛ فإن مسألة علاقة البحث العلمي بالتنمية الإجتماعية تضعنا من جديد، أمام الملاحظة الجديرة بالتأمل والفحص إعادة التركيب، وهي الملاحظة التي ما يفتأ يلوك الحديث فيها كثيرون اليوم، ونعني بتلك الملاحظ سألة تعميق الارتباط بين الجامعة والبحث العلمي من جهة، والمجتمع من الجهة الأخرى، فالأطروحة التي مازال يلح عليها المثقفون من خارج الجامعة، هي أنها، أي الجامعة ومراكز البحث العلمي ظلتا تعيشان واقع إنفصال مخيف عن المجتمع، فهما بعيدتان عن مشكلاته، وعن طموحاته وتطلعاته، وعن احتياجاته الصميمية، ولذا فهما مصابتان بحالة يائسة من العقم، وهما لا تضطلعان بأي مسؤولية اجتماعية حقيقية، ولاسيما من حيث الإسهام في قيادة المجتمع نحو رفاهية الإنتاج، ومن حيث الأخذ بيده نحو مزيد من تطوير مفهوماته تجاه الحياة، وتجاه علاقاته بالكون والأشياء. والسبب في كل ذلك ليس سراً من الأسرار ،فالذي يعرقل دور الجامعة – بإعتبارها منارة العلم والبحث العلمي- في المجتمع، هو أن هناك خوف أو توجس من تدخل ، الجامعة ومراكز البحث ومخابره ووكالاته - ي التنمية الإجتماعية، فيرون في ذلك تجاوزاً لأهدافها التعليمية!، ،فيعمدون إلى تكريس المفهوم "الباهت " للعلم والتعليم وهو أن تتخذ الجامعة وبحوثها العلمية موقفاً محايداً من التنمية " لك لكي تؤدي مهمتها العلمية في هدوء وإبداع!! ؟!" و الإستمرارفي إنتاج مخرجات لا تجد مكان لها في سوق العمل والإنتاج ، متناسين أنه ينبغي أن يكون للجامعة والبحث العلمي فيها دور ناهض في تحسن وتطوير المجتمعات. فنظرتهم للجامعة هي نظرة نسقية مغلقة لا مكان للابداع والابتكار فيها.إنطلاقا مما سبق فإن البحث العلمي في وطننا وخاصة منه البحث الاجتماعي يواجه تحديات وصعوبات وعراقيل لذلك فالسؤال المطروح ماهو واقع البحث العلمي عامة والاجتماعي خاصة في الجزائر ؟؟

ثانيا - واقع البحث العلمي الاجتماعي في الجزائر.

إذا كانت العديد من الآراء والاتجاهات تربط التنمية أساسا بالاعتبارات الاقتصادية؛ فإن الإنسان يظل من الناحية الافتراضية هو محور كل تنمية حقيقية؛ فهو وسيلتها الرئيسية كما هو هدفها في آخر المطاف؛ بحيث ينبغي أن تنصب على تأهيله وتمكينه من مختلف المقومات العلمية والعملية والاجتماعية والاقتصادية ويعتبر البحث العلمي أحد المداخل الرئيسية التي تدعم بلورة تنمية إنسانية حقيقية.

وتعتبر العديد من الأقطار العربية من ضمن أكثر الأقطار حاجة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنة عليه في تنميتها؛ وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعتري هذا القطاع الحيوي؛ فالاعتمادات المالية المرصودة له داخل عدد من هذه الدول لم تصل بعد 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام؛ وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيرا عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة، تؤثر بشكل سلبي على البنيات التحية المرتبطة بهذا الشأن؛ حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية.

فلقد إتضح جلياً أنّ "الثورة العلمية و التكنولوجية" التي يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتطورة و أن المستقبل للدول التي تستعمل البحث العلمي المنهجي و المنظم و كذا البحث التطبيقي لخدمة تقدم وإزدهار شعوبها ،على غرار هذه الدول تسعى الجزائر جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي و التطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي وذلك لاستدراك التأخر المسجل و مواجهة مختلف التحديات الناجمة عن ظاهرة العولمة.

وتجدر الإشارة إلى أن أسباب هذا التأخر ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار الذي يعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة و المنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم، الأمر الذي جعل عملية التكفل بمنظومة البحث لمي و التطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة و أثر ذلك سلبا على الظروف المادية و المعنوية التي شهدتها هذه المنظومة منذ استقلال البلاد..كما أن هناك غياب تصور واضح و شامل عن أهمية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من أجل بناء وإرساء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع عصري، أضف لى ذلك تبدد و تشتت شمل الكفاءات البشرية مما تسبب في تفكيك عملية التر ؛ المعرفي الذي لا مكان بدونه لأي تطور أو تقدم.زيادة إلى تدهور الظروف المادية لأنشطة البحث. (5)

وتعترف السيدة بن جاب الله، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي، بوجود إنقطاع في علاقة العرض والطلب في ما يلق بموضوع البحث العلمي في الجزائر، ومرد ذلك سببها إلى قصور العملية الاتصالية التي يفترض أن تربط المنتج بالمستهلك، لكنها لا تعتبر العائق الاتصالي وحده المسؤول عن ذلك الانقطاع، وانما تنظر إليه على أنه الشجرة التي تخفي الغابة، كما إعتبرت أن ميزانية 1% التي تخصصها الدولة من الدخل الوطني الخام للبحث العلمي ما هي إلا وسيلة، وأن الوصول إلى نتائج إيجابية على هذا المستوى يحتاج إلى وضع سياسة واضحة ومنهجية مضبوطة وإلا إنتهت العملية إلى الفشل.وأعتبرت أيضا أن المشكلة في الجزائر تكمن أساسا في وجود بحوث وغياب من يستهلكها، ذلك أن المؤسسات الوطنية العامة أو الخاصة ما زالت تعتبر البحث العلمي ثانويا في نشاطها، إذ من المفروض أن يكون البحث العلمي في قلب الرهان بالنسبة للمؤسسات، وأن تبذل الجهود من أجل أن يكون لكل مؤسسة فرعها الخاص لتطوير البحوث ، وأن تخصص ضمن ميزانياتها ميزانية مستقلة للبحث لجعل منتجاتها في مستوى المنافسة".

وأضافت "الآن من يقوم بهذه العملية هو الدولة، فهي تمول مختلف مجالات البحث، ومع ذلك لا تجد من يستهلكها." من جهة أخرى، أكدت بأن هذه العلاقة "المرضية" بين منتج البحث ومستهلكه تعود إلى ترسبات الاقتصاد الموجه الذي لم يكن يعطي للمؤسسة روح المبادرة، إضافة إلى المرحلة الصعبة التي مرت بها الجزائر والتي جعلتها تبحث عن استرجاع الأمن كأولوية إستراتيجية قبل كل الأولويات. (5)

لمتأمل لواقع البحث العلمي العربي ومؤسساته في الدول العربية، يتبين له مدى الفجوة الواسعة بينه وبين المستوى البحثي والأكاديمي العالميين، فالدول العربية تفتقر إلى سياسية علمية محددة المعالم ، والأهداف والوسائل .ويشير ياقوت في كتابه أزمة البحث العلمي إلى أن مشكلة البحث العلمي في البلدان العربية تحور حول 5 جوانب حسب رأيه وهي : (10)

- ليس لدينا سياسة إستراتيجية واضحة للبحث العلمي في الوطن العربي !
- ليس لدينا ما يسمّى بصناعة المعلومات.. !

- ليس لدينا مراكز للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.. !
- ليس لدينا صناديق متخصصة بتمويل الأبحاث والتطوير.. !
- ليس لدينا حرية أكاديمية كافية، كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الغرب .. !

افة إلى البيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي الحكومية ، إلى جانب هذا تأخر عملية نقل المعلومة التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية، و بقاء كثير من مراكز البحوث العربية تحت قيادات قديمة مترهلة، غير مدركة لأبعاد التقدم العالمي في ميادين البحث العلمي، لا سيما في العلوم التكنولوجية والطبيعية ،واهمال التدريب المستمر للباحثين ، بل قد وصل حال كثير من مؤسسات البحث العلمي إلى تهميش الكوادر البحثية التي لا تتفق وسياسية السلطة أو إمكاناتها، ومن ثم يتم تهجير - أو هجرة - هذه العقول إلى الدول الغربية ، لتجد هذه العقول البيئة العلمية المناسبة لها، والمعززة لمواهبها، والداعمة لأفكارها الابتكارية .

بالاضافة الى ما سبق واذا ما أردنا أن نطرق العوائق التي تعترض البحث العلمي في العالم العربي عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وفي المجالات الإنسانية والاجتماعية تراها تعاني من :

* قلة المؤهلين في أساسيات البحث العلمي ومتطلبات تطبيقه فإذا كان معدل الباحثين المؤهلين في الدول المتقدمة 3000 باحث لكل مليون نسمة من السكان فإن ذلك حلم بعيد المنال بسبب النمطية، والبيروقراطية، وضعف التمويل، وانعدام إستراتيجية واضحة للبحوث .ففي الجزائر مثلا صرحت الوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي أن القانون يضع أمام الوزارة مهمة تعبئة 100 ألف باحث، إلا أنها لم تتوصل إلى تعبئة سوى 14 ألف باحث من مجموع 16 ألف المطلوب تعبئتها كمرحلة أولى وأوضحت أن بحوزة وزارتها 700 مشروع بحث نفذ منها 300 مشروع سنة 2005. [11]

* قلة الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي وذلك نابع من عدم الاهتمام بالبحث والاستهانة بقيمه التنموية على حياة الفرد والمجتمع، فبالمقارنة فإن ما يرصد للأبحاث عندنا 1 % من الدخل القومي ، مقابل ما تخصصه إسرائيل الذي يعادل3.1 في المائة (أو 540 دولارا للفرد)، بينما ترصد كل من اليابان وألمانيا وأمريكا حوالي 3 في المائة (أو 1000دولار للفرد الواحد). [12]

*عدم وجود إمكانيات تساعد الباحثين مثل المختبرات الحديثة والموارد البشرية والأجهزة المتقدمة التي تنشط الباحثين وتسند طموحاتهم كما يشمل ذلك عدم وجود بيانات متجددة عن النشاط البحثي ومن قاموا به وما الذي جرى تطبيقه من البحوث المنجزة.

*عدم تسويق النشاط البحثي، وذلك بالترويج للبحوث الناجحة بين المستفيدين منها في المجال التطبيقي في الصناعة، والتجارة، وتطوير المؤسسات والمنشآت الاجتماعية، مما يرقى بحياة المجتمع ليلحق بالآخرين.

-غياب الوعي لدى أفراد المجتمع بما يقود إليه البحث العلمي من فوائد وبخاصة من هم في مواقع تؤثر في تنشيط البحث أوتثبيطه.

*التقليل من قيمة البحث العلمي: لا تزال بعض الدول العربية أو بعض الإدارات فيها لا تعي قيمة البحث العلمي، وبالتالي لا تعمل جاهده على تمكين البحث العلمي وتيسير أموره، فهي ترى أنه ترف فكري أو علمي وليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية، وهذه الإشكالية تنعكس على نقاط أخرى كثيرة في إجراءات البحث العلمي.

* تعذر الوصول إلى بعض أوعية المعلومات خاصة في الإدارات الحكومية التي تضع عراقيل أمام الباحثين أو في الدول التي تمارس حجب بعض مواقع الإنترنت.

* وجود صعوبات ميدانية تواجه عملية جمع البيانات، وعدم تسهيل مهمة الباحث والريبة فيه وبأهدافه، وافتراض أن لديه أجندة خفية. فبوابي المعلومات Gate Keeper قد يعيقون دخول الباحث إلى بعض الأماكن التي يتطلبها البحث كالسجون والإصلاحيات أو المستشفيات.....الخ.

* يعاني بعض الباحثين من نقص المصدر العلمية كالكتب والمراجع والمقالات العلمية، وعدم قدرة البعض على الإفادة من أوعية لومات المتاحة خاصة الأوعية الإلكترونية، إما لعدم إلمامهم بطرق الإفادة من التقنية الإلكترونية، أو لعدم توفرها أصلاً.

* عدم ملامسة البحوث "للقضايا الجدية" إيثاراً للسلامة، الأمر الذي يتطلب سن قوانين وأنظمة لحماية الباحثين من تعسف السلطات الأمنية.

* معظم البحوث التي يقوم بها أساتذة الجامعات تتم بهدف الترقية العلمية دون أن تكون بالضرورة بحوث جادة، كما أنها لا تلامس الواقع المعيشي والحاجة العلمية الحقيقية. (13)

ثالثا : طبيعة العلاقة بين المؤسسات البحثية ومؤسسات وضع السياسات وصنع القرار.

في الفقرة السابقة عرضنا لصعوبات البحث الإجتماعي في العالم العربي وبشكل خاص في الجزائر، ومن خلال الدراسات والمقالات التي قامت الباحثة بتجميعها خلصت لعدد من النتائج نجمل أهمها في ما يلي:

1. لا توجد قطيعة كلية أو فجوة عميقة تفصل المشتغلين بالبحث الإجتماعي براسمي السياسات؛ وانما هناك علاقة غير تفاعلية، أحادية الجانب ومن طرف واحد وفي موضوعات تحتاجها مؤسسات رسم السياسات او متخذي القرار فيتجهون إلى مؤسسات بحثية محددة لدراسة المشكلة واقتراح الحلول لها .

2. هناك قنوات اتصال بين المشتغلين بالبحث الاجتماعي وبين قيادات الوزارات المختلفة وأهمها الملتقيات العلمية والندوات الوطنية بش العمل التي تجمع الفريقين، وتعمد إليها المؤسسات البحثية بشكل خاص كآلية لمد الجسور بينها وبين مؤسسات رسم السياسات، وتدعوه فيها قيادات العمل التنفيذي والتشريعي على أعلى مستوياته إلا أن الملاحظ انه ليس هناك إقبال كبير من قبل هذه الهيئات على الحضور .

3. هناك خبرات ونماذج واقعية تشير بأن الباحثين قد تعاونوا من خلال التكليف ببحوث ودراسات من قبل وزارات وجهات تنفيذية وتشريعية عديدة. وهناك طلب على البحث الاجتماعي تجسد في عدد من الدراسات بتكليف من جهات تنفيذية وتخطيطية.

4. البحوث المكلف بها من قبل جهات سياسية (وزارات مثلا) أو المتعاقد عليها أقرب للاسترشاد والاستفادة بها في وضع الخطط والبرامج؛ لأنها بناء على طلب فعلي، ولذا يتم الأخذ بنسبة كبيرة مما تطرحه من توصيات. نتيجة لرغبة الوزارة في التعرف على الآراء والتصورات والحلول المطروحة للمشكلة.

5. لا يوجد أي صيغة إلزامية للجهات السياسية للأخذ بنتائج البحث العلمي حتى لو كلفت بها؛ وهناك أمثلة لبحوث كلف بها وزراء وانتهت الدراسات لنتائج وتوصيات ولم يؤخذ بها ولم توضع في الاعتبار؛ لأسباب وظروف شخصية وأخري مجتمعية.

6. المبادرة والرغبة في استخدام نتائج البحث تأتي من قبل راسمي السياسات وصانعي القرار، فهم الذين بيدهم الأخذ بنتائج البحث العلمي متى أرادوا الاسترشاد، ومتى توافرت الرغبة الجادة في ذلك.

7. الاستعانة وإشراك المشتغلين بالبحث الاجتماعي في بعض الأحيان قد تكون مسألة شكلية لشرعنة قرارات وبرامج وخطط ، تكون في العادة معدة سلفاً ومتخذة بالفعل من قبل القيادات العليا أكثر من كونها مشاركة فعلية.[14]

8. الأقسام العلمية بالجامعات تفتقر لخطة أو أجنده بحثية محددة مربوطة بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبحوث تجرى وفق اهتمامات الباحثين الذاتية وميولهم الفردية. . فقر في وحدات البحوث الاجتماعية بالوزارات. علاوة على عدم الاتصال والتعاون والتنسيق بين المراكز البحثية المختلفة.

رابعا : معوقات الاعتماد على نتائج البحوث الاجتماعية في وضع السياسات وصنع القرار:

واجه البحث الإجتماعي والتربوي العديد من المعوقات التي تحد من وجوده وتحول دون الاستفادة من نتائجه وتحويلها إلى قرارات حيث إننا نجد أن ما تنتجه البحوث من معلومات أو تصدره من توصيات لا يصل إلى متخذي القرار والمخططين وواضعي

ـة التعليمية أو المتصلة بالجانب الاجتماعي عامة ، ولذلك فإن البحوث كثيراً ما تنتهي حياتها في دواليب المحفوظات أو أرفف المكتبات دون أن يقرأها أو يسمع عنها من هو في أشد الحاجة إليها من العاملين في الميدان، ولذلك قد تكون هناك بحوث جيدة وفيرة العدد تجري كل عام لكن ما قيمتها وما جدواها إذا لم تطبق نتائجها ويتم استخدامها في حل المشكلات التعليمية والاجتماعية .[15]

تنقسم المعوقات التي تحول دون الاستفادة واستخدام نتائج البحث الاجتماعي من قبل مؤسسات رسم السياسات وصنع القرار إلى:

1/ معوقات خاصة بالعاملين في مجال البحث الاجتماعي وتتمثل في الآتي :

1- زيادة الأعباء التدريسية للأساتذة الباحثين في الجامعات. ويعزى ذلك إلى ترشيد الإنفاق في الجامعات وقبول أعداد كبيرة من الطلبة سنوياً بما لا يتناسب مع أعداد الاساتذة. وأدى ذلك إلى عزوفهم عن البحث العلمي والإنشغال في العمل التدريسي الإضافي ومع مرور الوقت فقد العديد منهم القدرة على متابعة البحوث العلمية في تخصصاتهم واستمروا في القيام بالأعباء التدريسية بتقليدية مريحة لهم ولطلبتهم وانعكس ذلك سلباً على العملية التدريسية ومخرجات البحث العلمي كماً ونوعاً وبذلك لإنفصال عن الواقع ومشكلاته.[16]

2- أسس إختيار الكوادر التي تتحمل مسؤولية مراكز البحث العلمي والتطوير لا تعتمد أحياناً معايير الكفاءة والقدرة والخبرة مما يؤثر سلباً على البحث العلمي والتطوير في خطط المراكز .

3- معظم الأبحا الصبغة الاجتماعية هي من النوع الوصفي، ولذلك لا يستخدم فيها سوى الأساليب الإحصائية المبسطة مثل: النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية..الخ. ومن ناحية أخرى فإن مستوى الجهد المبذول في حالتها يظل متواضعاً، كما أن فائدتها العملية غير محققة في أغلب الأحيان.

4- تفتقر في غالبها إلى الأصالة لأنها عبارة عن تكرار لأبحاث الغير مع بعض التعديلات الطفيفة عليها.

5- بعض هذه الأبحاث ضحلة في موضوعها ونتائجها؛ حيث ينقصها العمق والإحاطة اللازمين، إذ الكثير منها يمس قضايا هامشية، أو قضايا تم إشباعها بحثاً في بلدان أخرى، ولذلك فإنها يندر أن تأتي بشيء جديد أو هام.

6- البحوث المنجزة هي صدى مباشر لبعض اهتمامات الباحثين وليست حلاً لمشكلة أو قضية معينة تعاني منها البيئة المحلية.

7- الكثير من هذه الأبحاث يعجز أصحابها عن إعطاء تفسير كامل لنتائجها أو استخلاص المؤشرات الهامة منها، لذلك تظل أهميتها متدنية ومحدودة.

8- غلبة البحوث الجزئية والقطاعية على البحوث الكلية فعدد كبير يركز على قطاع محدد، قرية، مدينة، شريحة والعينات صغيرة الحجم وغير ممثلة في بعض الأحيان مما يصعب التعميم على نتائجها على مستوى الدولة.

9- صعوبة الحصول والإطلاع على نتائج البحث الإجتماعي وعدم وصولها لمؤسسات وضع السياسات ومعرفة الجهات التنفيذية والتشريعية بها.

10- كبر وضخامة حجم الدراسة وإفتقار عدد من البحوث لطرح البدائل والخيارات والحلول التي يمكن أن يفاضل فيما بينها واضعي السياسات وصانعي القرار.

11- إفتقارغالبية البحوث لتقرير واضح يحدد المشكلة وأسبابها وبدائل الحلول والمقترحات العملية لحلها.

12- عدم الإهتمام بكتابه تقارير للسياسات وأوراق العمل،كما أن اللغة والخطاب العلمي لعدد كبير من الدراسات لا يراعي إحتياجات ومتطلبات الجهات التنفيذية والتشريعية.

13- الطموح الزائد لدى عدد من الباحثين ومن ثم مثالية التوصيات والنتائج التي تأتي أقرب للينبغيات، ولا تراعي الإمكانيات والظروف الاقتصادية والإجتماعية والثقافية فالطرح نظري في معظم الأحيان.

14- بطء إيقاع البحث العلمي في بعض الأوقات وعدم اهتمام الباحثين بتوزيع ونشر وترويج أفكارهم وتسويقها كسلع فكرية.

15- ضعف دخل البحث مقارنة بغيره ممن يعملون في التجارة أو إدارة الأعمال أو في الصناعة أو الخدمات مما ينعكس على أدائه وجهده الذي يبذله في الوصول لحل المشكلات وصياغة الحلول والاقتراحات العملية لتنفيذها .

16- أن هناك جزءا من النخبة المثقفة؛ يبدو وكأنه قد ابتعد أو غيب عن قضايا وتطلعات مجتمعاته، وتخلى عن أدواره التنويرية المفترضة؛ بل وأسهم في تكريس ثقافة التعتيم، وبين هذا وذاك فضل البعض الانعزال والاكتفاء. (17)

17- وعلاوة على إفتقار عدد من الأقطار العربية إلى باحثين أكفاء متفرغين لشؤون البحث فقط؛ كما هو الشأن بالنسبة للدول الرائدة في هذا المجال؛ فإن عددا كبيرا من الباحثين والمفكرين يشتغلون بشكل فردي؛ ولم تتبلور لديهم القناعة بعد بأهمية العمل الجماعي.

18- ندرة المنابر العلمية من مجلات ودوريات متخصصة؛ وغياب مختبرات علمية مهيأة ومجهزة بشكل كاف ومتطور؛ كان من الطبيعي أن يوسم النشر العلمي العربي بالضعف والمحدودية. (18)

19- أما البحث العلمي في العلوم الإنسانية؛ فأنه لا يتمتع اليوم بالحرية الأكاديمية وحتى النسبية منها، حيث يمنع الباحثون من لجة عديد الإشكاليات البحثية وهو الأمر الذي يفسر مدى تقزيم المعرفة الإجتماعية خلافا لحرية الممارسة في الفضاءات الأورو- أمريكية. (19)

20- عدم وجود رغبة أو إرادة لنجاح عملية البحث، ويقصد بهذا، قلة الحرص والمتابعة من طرف المسؤولين في كل قطاع، لأن المتابعة اليومية وإظهار الإهتمام بالموضوع تدفع بالباحث أن يعمل بجدية ويتوصل إلى نتائج مرضية لكي ينال رضا وتقدير قادته.

21- م توافر التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات في الجزائر، كما أن المتوفر منها لا يفاد منه بالشكل المطلوب أو المتوخى.

22- إن معظم مراكز البحث والتطوير في البلدان العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج إستثماري بسبب غياب هذه التوجهات عن إهتماماتها أصلا؛ أو بسبب غياب المعارف والخبرات والإمكانات اللازمة للقيام بالأنشطة الإبتكارية المطلوبة؛ وهي تختلف بطبيعتها ومتطلباتها عن أنشطة البحث والتطوير المتعارف عليها ضمن المفاهيم السائدة حاليا. (20)

2 / معوقات خاص بالقائمين بوضع السياسات وصنع القرار وتتمثل في الآتي :

1. هناك نظرة قصور للعلوم الإجتماعية وبذلك للبحث الإجتماعي لدى المسؤولين وراسمي السياسات ، إذ يرون أن حل المشكلات المختلفة لا بد أن تكون باستيراد النماذج الجاهزة والناجحة في بيئاتها الأصلية عوض الإعتماد على الاقتراحات التي تضعها البحوث والتي يصعب التأكد من فرضية تحققها ميدانيا .
2. عدم تفهم كافٍ من قبل بعض المسئولين لأهمية نتائج البحث العلمي واستخدامها، والاستعلاء من جانب البعض، والإدعاء بوضوح أسباب المشاكل الإجتماعية .
3. هناك عزوف شبه تام من مسؤولي المؤسسات العامة والخاصة من الإعتماد على نتائج البحوث العلمية في المجال الصناعي والتقني فما بالك إقبالهم على نتائج البحوث الإجتماعية والتي لا يؤمنون بجدواها وأهميتها في رفع الإنتاج وتطويره .

4. تفضيل متخذي القرار الإعتماد على أصحاب الثقة بدل من أصحاب الخبرة العلمية؛ وضعف المشاركة المجتمعية، وهشاشة دور جماعات الضغط في عملية رسم السياسات ومنهم جماعة المشتغلين بالبحث الاجتماعي.فهناك ما يشبه القطيعة أو الهوة بين مراكز البحث وصانعي القرار.
5. تمثل نظرة صانع القرار السياسي للمثقفين بمختلف اهتماماتهم العلمية والإبداعية والفكرية نظرة حذرة ومشوبة بالشك والإرتياب والخوف من تدخلهم في صنع القرار ورسم السياسات في أوطانهم.
6. تعتبر مؤسسات البحث العلمي في العالم العربي- وفي الجزائر- في نظر معظم أصحاب القرار والسياسيين، كغيرها من مؤسسات الدولة الخدمية، وذلك من حيث النظر في دعم تطورها، فبدلاً من أن تأخذ هذه المؤسسات بفكرة تخصيص مكافآت معقولة تجتذب أفضل الخبرات والمؤهلات فهي أصبحت مع الأسف مؤسسات تكتظ بالموظفين، الذين تشكل رواتبهم وحدها أكثر من 89% من مجمل الميزانيات المخصصة للبحوث! على وهنها وضعفها في الأصل. [21]
7. عدم قناعة معظم حكومات الدول المتخلفة بجدوى الأبحاث العلمية في رفع مستوى الإنتاجية، والدخل القومي، ودخل الفرد إذ ظلت تراهن على الاستيراد الحلول الجاهزة وتطبيقها دون الأخذ بخصوصيات البيئات الاجتماعية والثقافية والتاريخية لمجتمعاتها.
8. عزوف القطاع الخاص بشكل شبه كامل عن راء البحوث العلمية، وعدم الإيمان أو الثقة بجدوى البحث العلمي في دعم الإنتاج وتطوير الاقتصاد والحياة الاجتماعية و الميل إلى إجراء البحوث والتجارب داخل مؤسساتها بعيدا عن الأكاديميين المتخصصين بالجامعات والمراكز البحثية.
9. عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.وان وجدت فهي تتميز بالضبابية وعدم التنسيق والفوضى في التسيير والإشراف والتنفيذ و المتابعة.

3/ معوقات مجتمعية (خاص بالأوضاع الاقتصاد والاجتماعية) وتتمثل في الآتي:

1- س الموارد المالية وقلة الإمكانيات والإعتمادات المخصصة للمؤسسات التنفيذية المختلفة، حيث تأتي ضمن أهم العقبات التي ترد بشكل واضح وصريح ودائما في خطابات قيادات الوزارات والمسؤولين وكذا في خطابات المشتغلين بالبحث الاجتماعي. مكانيات الاقتصادية تحول دون تطبيق كل نتائج وتوصيات البحث الاجتماعي من ناحية وتجعل أولويات الجانب السياسي مختلفة عن أولويات واهتمامات المشتغلين بالبحث الاجتماعي في عدد من القضايا والموضوعات.
2- تعتبر الجزائر في حاجة ماسة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنة عليه في تنميتها؛ وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلالات التي تعتري هذا القطاع الحيوي؛ عتمادات المالية المرصودة له وان وصلت إلى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام؛ وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيرا عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة، تؤثر بشكل سلبي على البنيات التحية المرتبطة بهذا الشأن؛ حيث تظل في مجملها تقليدية وغير كافية.فبموجب تقرير اليونسكو لسنة 1998؛ فإن الإنفاق الحكومي العربي على البحث العلمي عام 1996 بلغ 0,14 لمائة من إجمالي الناتج الإجمالي، مقابل 2,53 بالمائة بالنسبة لإسرائيل و2,9 بالمائة لليابان، بينما تنفق فنلندا حوالي3,5 من دخلها الإجمالي على القطاع و ذكر تقرير صادر عن نفس المنظمة لسنة 2004 بأن دول العربية خصصت ما يناهز 1,7 مليار دولار في هذا الشأن؛ وذلك بنسبة 0,3 بالمائة من الناتج القومي العام فقط. وبهذا نلحظ أن الإستثمار في مجال البحث العلمي في الجزائر كغيرها من الدول العربية يبقى أمرا ثانويا بالنسبة لأولويات الحكومات فيها. [22]
3- هناك تدني في تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية يفسر إلى حد ما محدودية النشاط الابتكاري ، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89 بالمائة من مجمل التمويل؛ يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين في هذا القطاع. [23]
4- عدم وجود قاعدة معلومات وبيانات شاملة قومية حول المشكلة وإتاحتها لراسمي السياسات، حيث تميز الإنتاج البحثي بالتفرق والتشتت حول أكثر من مؤسسة بحثية.

5- البحث الاجتماعي ليس المنتج البحثي الوحيد الغير مستفاد منه، فتوصيات ونتائج بحوث عديدة لا يؤخذ بها ولا يستفاد منها - خاصة المجال الزراعي - وبالتالي لا يمكن النظر إلى توظيف البحث الإجتماعي بمعزل عن توظيف واستخدام البحث العلمي بصفة عامة.

6- وفق الإحصاءات يبلغ التمويل الحكومي للبحث العلمي حوالي 80% من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص و 8% من مصادر مختلفة يضاف إلى ذلك العلاقة الهزيلة أو المعدومة بين قطاعات الصناعة وعالم الأعمال من جهة، ومؤسسات البحوث الجامعية وغير الجامعية من جهة أخرى. (24)

7- من المعلوم أن القطاعات الخاصة لا تتمتع حتى الآن بالقدرة على إدراك دور البحث العلمي في دعم الكفاءة الإقتصادية وتطوير الإنتاج، وتحسينه، وبالتالي النمو المستمر في الإستثمار والدخل.

8- الافتقار إلى سياسة علمية وتكنولوجية محددة المعالم والأهداف والوسائل في الجزائر، إذ ليس هناك ما يسمى بصناعة المعلومات،ولا توجد شبكات للمعلومات وأجهزة للتنسيق بين المؤسسات والمراكز البحثية.

9- كما انه لا توجد قاعدة بيانات عربية عن النشاط العلمي، ولا عن المعاهد أو المراكز التي تجري البحث العلمي، وليست هناك وسائل فعالة لنقل الخبرة ونتائج البحوث إلى المؤسسات الصناعية، أو مكاتب الاستشارات.

10- ثم ذلك هناك وعيا بدأ في التزايد للاستفادة من خدمات البحث العلمي؛ وهناك اتجاه بدأ حديثاً يتزايد ورغبة من القيادات العليا بالوزارات من الاستفادة والتوظيف والاستخدام. فالأوضاع في تحسن وهناك مبادرات سياسية تعكس الحاجة لنتائج البحث العلمي في مختلف التخصصات والقطاعات للاستفادة منها والاسترشاد بها وما إنشاء وكالات البحث الثلاث وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتقيم نتائج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي والوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة لدليل على التوجه نحو الاستفادة والاستثمار في مجال البحث العلمي .

خاتمة:

يمكن القول بأن وضع البحث الاجتماعي، ودورة، ومدى الاستفادة منه، وتوظيفه في رسم السياسيات وصنع القرار في العالم العربي يس باستثناء عن حالة الجزائر، فالوضع في الدول العربية ليس بأفضل حالاً، فلا يزال البحث الاجتماعي وتوظيف نتائجه دون المستوي المطلوب حتى الآن، وأن كانت هنالك خصوصية تاريخية ومجتمعية فيما بين دول العالم العربي، إلا أن هناك قسمات ثقافية واجتماعية وسياسية مشتركة تحول دون الاستخدام والتوظيف الأمثل أن لم يكن الإيمان بأهمية ومكانة البحث الاجتماعي ودورة في خدمة قضايا المجتمع بشكل عام ورسم السياسات وصنع القرار بوجه خاص.

هذا ويمكن الخروج ببعض التوصيات من أهمها :

1) الاهتمام بالإعداد الجيد للباحثين .

2) اختيار الموضوعات البحثية ذات الصلة باحتياجات وقضايا المجتمع وسبل مواجهتها .

3)التعاون والتنسيق بين الجامعات ومراكز البحوث ووزارة البحث العلمى والمستثمرين .

علينا أن ندرك أن مشروع نقل التكنولوجيا أو استنباتها يستلزم تهيئة البيئة العلمية الخصبة، ومن أبرز شروط تلك البيئة بحسب رأينا :

4) تخصيص ميزانيات مقبولة وسخية للبحث العلمي لا تـ ل عما هو موجود في الدول المتقدمة التي تحقق رقيها ونموها عن طريق العلم البحث العلمي، فلا تقل تلك الميزانيات عن 2% من الدخل القومي. إن هذا هو ما تفعله الدول التي حققت معدلات ملفتة في النمو.

5) لابد من المعادلة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية، بما يضمن استخدام العلم من أجل البناء والتطور في جميع المجالات، بما فيها بناء العلم نفسه.

6) لابد من التأكيد على ضرورة رعاية مؤسسات البحث العلمي من لدن أعلى السلطة في الدولة، الى الوزارات الخدمية، التي يكون موضوع البحث العلمي دائماً، بالنسبة إليها، في ذيل اهتماماتها الطويلة العريضة.

7) وفي السياق ذاته؛ لابد أيضاً من جعل البحث العلمي أولوية وطنية، وأن يمّول من جميع المصادر، وأن ينتقل من مستوى الاستهلاكات إلى مستوى الممارسات الفعلية في الخطط والبرامج، وإلى مستوى تفعيل التطوير وجعله هدفاً وطنياً وقومياً، يسبق كل م سواه من الأهداف.

قائمة الهوامش

- (1) االقانون الوزاري رقم 98-11 المؤرخ في 22 سطس 1998 بود على موقع "http://www.joradp.dz/JO2000/2008/010/AP23.pdf
- (2) محمد مسعد ياقوت (2007) ، البحث العلمي ، دار النشر للجامعات، القاهرة. متوافرعلى yakut.blogspot.com/2007/0//blog-post_4121.html
- (3) احراشاو الغالي، معوقات التأسيس العلمي للعلوم الإنسانية في الوطن العربي، مجلة الوحدة، السنة الخامسة، العدد (50)، نوفمبر 1988، ص22.
- (4). ارثي ، أزمة البحث العلمي والتنمية، (يونيو / 2011) جود على موقع www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=994
- (5) محمد كيلاني، معوقات الأخذ بنتائج البحوث الاجتماعية في رسم السياسات وصنع القرار في العالم العربي،مو جودة على موقع www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=971
- (6) فهد العرابي الحارثي ،(مرجع سابق)
- (7) نادر فرجاني، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ، نحو إقامة مجتمع المعرفة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب إقليمي للدول العربية ، ص 52
- (8) منال رشاد عبد الفتاح ، أهم المعوقات التى تواجة البحث العلمى بجامعه قناة السويس: دراسة حالة ، المؤتمر السنوى الرابع عشر ، كلية التربية جامعه المنصورة ،(مرجع سابق) ، ص 245
- (9) لقاء مع الوزيرة المنتدبة الملكفة بالبحث العلمي، جريدةالشروق ، متوافرة على موقع
- (10) محمد مسعد ، (مرجع سابق)
- (11) للوزيرة المنتدبة المكلفة بالبحث العلمي للقناة الثالثة الإذاعية ، منتدى الجلفة انفو متوافرة على موقع www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=674272
- (12) روي غولدشتميت، مركز البحوث والمعلومات، الكنيست، اسرائيل 2011/2/6
- (13) مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام - البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي- اقع، والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير متوافرة على موقع www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=19
- (14) منال رشاد عبد الفتاح، (مرجع سابق، ص 248
- (15) إدريس لكريني Kالبحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية موجودة على موقع
- (16) تقرير اليونسكو، 2010م .
- (17) صبحي القاسم، سيرة البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي، (معالم الواقع وتحديات المستقبل)، شئون عربية، عدد104، ديسمبر2000م.

- (18) سليمان بن عبد الرحمن العنقري ، مدى قابلية نتائج وتوصيات البحوث الاجتماعية والتربوية للتطبيق، رسالة دكتوراه منشورة جامع الازهر- كلية التربية متوافرة على موقع
- (19) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 ، نحو خلق فرص للاجيال القادمة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 14 موجود على موقع
- (20) عمار بوحوش، إ إشكالية البحث العلمي في الجزائر، محاضرة حصرية لموقع الجلفة إنفو، و بتوجيه من البروفيسور بوحوش ، متوافرة على موقع
- (21) محمد كيلاني ،(مرجع سابق)
- (22) معين حمزة، التمويل العربي للبحث العلمي والتجربة الأوروبية، مداخلة في مناسبة مرور 25 سنة على تأسيس المدرسة العربية للعلوم والتكنولوجيا، أخذ في 21مارس 2007متوافرة على موقع www.arabschool.org.sy/.../Dr.Mueen%20Hamzeh
- (23) مهدي محمد القصاص ، التعليم العالي والبحث العلمى الأزمة وسبل تجاوزها، ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية26،-27 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير جامعة الجزائر.
- (24) معوقات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية

(25) مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام ، البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي العربي، الواقع، والمشكلات، ومتطلبات النجاح، ومقترحات التطوير(مرجع سابق).